



حول حوافز المجموعة 1+5 لإيران

التقييم : ممتاز

2008/6/17

من المتوقع أن يقدم خافيير سولانا مفوض السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي تقريره للمجموعة 1+5 حول زيارته الأخيرة إلى إيران وتقديم سلة الحوافز إلى طهران. سلة الحوافز الجديدة هي النسخة المعدلة لسلة الحوافز المقدمة عام 2006، لكن المختلف بالتأكيد هو التطورات التي أحاطت بالملف النووي الإيراني خلال العامين الماضيين. سلة الحوافز التي لم ينشر بعد النص الكامل لها تركز على حوافز اقتصادية ولا سيما قطاع المال والبنوك والقطاع الزراعي والصناعات البتروكيمياوية، كما تشمل الحوافز مساعدات في قطاع التكنولوجيا. الأهم ربما هو مساعدة إيران في بناء برنامج نووي سلمي لكنه حديث لإغراض الطاقة. في مقابل ذلك توقف إيران عملية تخصيب اليورانيوم المستمرة من عام 2005 وتبدأ عملية تفاوض جدية بين المجموعة 1+5 وإيران لبلورة اتفاق حول مستقبل البرنامج النووي في إيران. وكما أشير فإن الأجواء الدولية التي تقدم فيها هذه الحوافز مختلفة بالنظر إلى جملة من المعطيات التي تتمثل فيما يلي:

أولاً: حزمة الحوافز 2008 تخطى بتأييد مجموعة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا، وهي نفسها الدول التي كانت وراء استصدار ثلاثة مشروعات عقوبات اقتصادية على إيران خلال عام. حقيقة أن جزئيات الحوافز حظيت بتأييد هذه الدول يعني أنه إذا ما رفضت إيران التعاطي معها فإن من المتوقع أن يدخل الملف في مرحلة جديدة أكثر تصعيداً. الأهم من ذلك أن دولاً أوروبية أخرى كانت حتى اللحظة على الحياد مثل إيطاليا ستتنظم إلى المجموعة لاسيما بعد تولي برلسكوني رئاسة الوزراء.

ثانياً: يلاحظ أنه تم تسليم في سلة الحوافز تجاوز كبير لمفاوضات الملف النووي سعيد جلالى وزير الخارجية منوشهر متكي الى رئيس البرلمان الإيراني وكبير المفاوضين السابق علي لاريجاني. وهي مسألة يبدو أنها تحمل رسالة هامة وهي مخاطبة جهات متعددة داخل النظام في محاولة لاختبار ردود الأفعال وكيفية التعاطي مع الحوافز. لا شك أن تسليمها إلى لاريجاني الذي يعرف الكثير حول خفايا التفاوض مع الأوروبيين له أهميته من قدرته على خلق تيار أكثر اعتدالاً ضمن المؤسسة التشريعية للحد من السياق التصيدي لتطورات الملف. الجدير ذكره في هذا السياق ان لاريجاني كان قد توصل مع سولانا إلى نوع من التوافق في أواخر صيف 2006، وهو التوافق الذي يركز على تناول البرنامج النووي الإيراني ضمن إطار إقليمي يتناول وضع حد لمصادر قلق الأطراف المعنية بالملف النووي الإيراني، وكذلك الابتعاد عن كل ما من شأنه زيادة التصعيد. توافق سولانا-لاريجاني لم ينجح في وقف قرارات العقوبات لكنه شكل إطاراً طورته إيران فيما يسمى اليوم المقترحات الإيرانية للمجموعة 1+5 والتي تتحدث عن تعاون إيراني مع المجموعة الدولية في مجالات الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب وكذلك تأمين مصادر الطاقة لا سيما البترول. وهي المقترحات التي قدمت لمجموعة الدول المشار إليها. لقد ربطت إيران بين دراستها وردّها المفصل على حزمة الحوافز 1+5 بأن تقوم المجموعة نفسها بالتعامل الجدي مع المقترحات الإيرانية وهو الأمر الذي لا يبدو أن تلك الدول لاسيما الغربية جادة في فعله حتى الآن.

ثالثاً: الحديث عن وقف التخصيب يبدو أنه يتعلق بوقف مؤقت بين 6 أشهر إلى سنة، تحدث خلال هذه الفترة مفاوضات جادة تؤدي إلى نزع فتيل الأزمة، إيران من جانبها ترفض تعليق التخصيب باعتباره قراراً سيادياً من جانب، كما أنه يؤكد تسييس الملف برمته، وهو ما تحرص إيران على برهنته وهو أن برنامجها سياسي وأنه يجب أن يعاد إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدل أن يتم التعامل معه تحت الفصل السابع في مجلس الأمن. الرفض الإيراني لوقف التخصيب يفسر غربياً على أنه رغبة إيرانية في تطوير قدراتها النووية وهو أمر يزيد من شكوك تلك الدوائر حول البرنامج النووي الإيراني، وفي الحقيقة فإن تطوير تلك القدرات النووية هو مصدر القلق الغربي، وهو على ما يبدو أن إيران حريصة على تحقيقه وذلك من خلال زيادة أجهزة الطرد المركزي، وكذلك استخدام جيل متقدم من أجهزة الطرد بقدرة إنتاجية أفضل.

أخيراً أن الرفض الإيراني للمقترحات بسبب الإصرار الغربي على وقف التخصيب لم يكن مفاجئاً للأوروبيين، لكن الملفت أن بقاء الحديث عن التفاوض باعتباره المخرج، أمر ربما يعطي مؤشراً على خطورة المرحلة التي يدخلها الملف بعد كل هذه المبادرات لا سيما مع وجود ثلاثة قرارات عقوبات دولية يبدو أنها كانت وراء نقل إيران جزءاً كبيراً من ودائعها المالية إلى آسيا.

mahjoob.zweiri@alghad.jo

محجوب الزويري